د. حسام جريس *

الاقتصاد الإسرائيلي والحرب

احدثت الحرب الإسرائيلية البشعة على لبنان أضرارا جمة، وخسائر اقتصادية فادحة على المستويين القطري والفردي الاسرائيلي، وقد يمتد تأثير هذه الخسائر على المدى البعيد، كما يحلل العديد من المراقبين والمحللين الاقتصاديين، وبدأت كل المؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل بتقدير أولي لهذه الخسائر، في حين صدرت المعطيات الرسمية بالأساس من قبل بنك إسرائيل، وزارة المالية، وزارة الدفاع ودائرة الإحصاءات المركزية. فيما يلي تفصيل التأثيرات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على لبنان.

العنوان الرئيسي الذي صدر مباشرة بعد الإعلان عن وقف لإطلاق النار كان ما يلي: **تكلفة الحرب الشاملة حوالي ٢٤ مليارد شيكل، والحكومة تبدأ بتنفيذ تقليص بميزانية الوزارات المختلفة. المصاريف الشاملة لجهاز الأمن بلغت حوالي ٧,٥ مليارد شيكل، ومن المتوقع أن يكون حجم النمو اقل من٣,٨٪ بدلا من ٥,٥٪كما قدر سابقا.**

قدرت الأوساط الرسمية تكلفة الحرب الشاملة بحوالي ٢٤ مليارد شيكل منها حوالي ٧,٥ مليارد شيكل مصاريف الأمن المباشرة. على اثر ذلك بدأت الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على تقليص مبلغ ٢ مليارد شيكل (والذي يشكل ٩٪) من ميزانيات الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦، وذلك لتمويل جزء من مصاريف جهاز الأمن.

وصلت الأضرار الاقتصادية المباشرة وغير المباشره إلى أكثر من ٦ مليارد شيكل، وقد تترتب هذه الأضرار عن فقدان أكثر من ١,٦٪ من الناتج القومي، أي أكثر من ٩ مليارد شيكل، بما في ذلك فقدان ٢ مليارد شيكل من دخل الدولة من الضرائب.

بالإضافة لذلك بدأت الحكومة أيضاً وبشكل فوري تحويل المساعدات للسلطات المحلية، لمؤسسات الإسعاف، لخدمات الإطفاء ولأجسام أخرى. ستصل هذه المساعدات إلى أكثر من ٢ مليارد شيكل.

تشير تقديرات وزارة المالية وبنك إسرائيل إلى أن النمو المتوقع لسنة ٢٠٠٦ سينخفض من٥,٥٪ إلى اقل من ٣,٨٪، وهذا الأمر بحد ذاته سوف يؤثر على طرق تعامل دول العالم المختلفة مع الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى ارتفاع مستوى المخاطر المقرون بذلك.

* باحث في الاقتصاد. يعمل محاضرا في جامعة بئر السبع.

آثار قصف حزب الله لحيفا.

بدأت الحكومة باتخاذ خطوات فورية من أجل إيجاد الحلول لتمويل هذه الخسائر والتكاليف الباهظة. فقد صادقت الحكومة وبشكل فوري بعد انتهاء الحرب على تقليص مبلغ ٢ مليارد شيكل من ميزانية الوزارات المختلفة للعام ٢٠٠٦ ماعدا وزارات الصحة، الرفاه والسلطات المحلية، وزارة الدفاع ووزارة الأمن الداخلي. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تجميد كل البنود غير المستغلة بميزانيات الوزارات الحكومية المختلفة، وقد تقدر هذه البنود بحوالي ١,٥ مليارد شيكل. أضف إلى ذلك أن وزارة المالية قررت إيقاف كل المشاريع طويلة الأمد والمقدرة بحوالي ١ مليارد شيكل.

قال المسؤول عن الميزانيات بوزارة المالية، كوبي هابر، أن الدولة تعمل حالياً على تخفيف حدة الأضرار الاقتصادية الناجمة اثر الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبالذات تلك المتعلقة بميزانية العام ٢٠٠٦. هذه الأضرار قد يكون لها أثرها الواضح على ميزانية العام ٢٠٠٧. هابر يقول أن وزارة المالية ستعمل حالياً للوصول إلى مستوى إنفاق يصل إلى نسبة ١٠٢٪ من ميزانية العام ٢٠٠٦ بدلاً من ٩٨٪ كما كان مخططاً قبل بداية الحرب، وهذا الأمر معناه إضافة مبلغ ٤٩ مليارد شيكل لميزانية هذا العام.

على أثر ذلك اقترحت بعض الأوساط الرسمية، بما في ذلك وزير الدفاع عمير بيرتس، فرض ضريبة حرب على سكان مركز البلاد وجنوبها، أو فرض قرض أمني بنسبة ٢٪ من الأجر، ولكن هذه الاقتراحات رفضت بشكل قاطع. وزير المالية يعارض أيضاً فرض ضرائب جديدة لتمويل الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ويشمل فقدان الناتج خسائر فادحة لفروع الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات في منطقة شمال إسرائيل، إصابة السياحة الأجنبية في كافة المناطق بشكل بالغ، وتعطيل السياحة في منطقة الشمال بشكل كلي. بالمقابل يتوقع ارتفاع الفعاليات الاقتصادية بفرع البناء، وذلك بسبب عمليات ترميم المباني والبنية التحتية، والتي تم الشروع فيها مباشرة بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار.

أصابت الحرب فرع الصناعات التكنولوجية المتقدمة (الهاي تك)، إذ هبط الطلب على العمال بهذه الفروع بنسبة١٢,٨٪ بالمقارنة مع الشهر الماضي، وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق فان نسبة الهبوط تصل إلى ١٣,٦٪.

يتمثل هذا الهبوط بتغير حاد بالتوجهات العامة، إذ بعد فترة من النمو المتواصل وازدياد الطلب على العمال بهذه الفروع، يمكننا أن نعزو الهبوط الحاد بالطلب، إلى التأثير العام للحرب، وأبعاد هذه الحرب على الفعاليات الاقتصادية في الدولة.

كان الطلب على رؤساء الطواقم والمشاريع الأكثر تضرراً، إذ انخفض الطلب على هذه المجموعة بنسبة ،٣١,٨٪ أما الطلب على مهندسي البرامج المحوسبة فانخفض بنسبة١٨,٧٪ ، الطلب على مديري الشبكات وطواقم الدعم المحوسب انخفض بنسبة ١٦٪، الطلب على مهندسي الحاسوب وعلى كاتبي البرامج المحوسبة انخفض بنسبة ٨,٩٪، تجنيد العمال عن طريق شركات القوى العاملة انخفض بنسبة ١٢,١٪، أما الطلب على المدراء العامين فقد بقي تقريباً دون تغيير مقارنةً مع شهر حزيران السابق.

تقول سلطة الضرائب أن الأضرار المباشرة وغير المباشرة للمباني والسيارات، والناجمة عن الحرب، لم يسبق لها مثيل، إذ تتوقع سلطة الضرائب أن يقدم سكان شمالي إسرائيل ٩٠ ألف طلب تعويضات اثر الحرب. حتى الآن (نهاية شهر آب) تم تقديم أكثر من ١٢ ألف طلب منها ٨ آلاف طلب قدمت بسبب أضرار مباشرة بالمباني، ٢٠٠٠ طلب بسبب أضرار مباشرة بالسيارات، والباقي طلبات بسبب الأضرار بالمعدات الزراعية. بالإضافة لذلك قدمت لسلطة الضرائب أكثر من ٧ آلاف طلب تعويضات بسبب أضرار غير مباشرة بفروع التجارة، الصناعة والخدمات. هذه الطلبات تشمل أيضاً مجالات الأعمال الحرة، الزراعة والفنادق، وعليه فقد أقامت سلطة الضرائب أجهزة خاصة لتعالج قضايا التعويضات المباشرة وغير المباشرة.

الجدير ذكره أن سلطة الضرائب خصصت في الوقت الراهن صندوقاً رصدت فيه مبلغ ٤ مليارات شيكل بهدف التعويض عن الخسائر بالممتلكات، ولكن كل الدلائل تشير إلى أن المبلغ المطلوب يفوق كثيراً المبلغ المخصص في هذا الصندوق، وعلى الحكومة تجنيد مبالغ إضافية قد تصل إلى أكثر ٣ مليارد شيكل إضافي.

وصلت الأضرار المادية التي لحقت بالمصانع في شمال إسرائيل خلال فترة الحرب إلى أكثر من ٥ مليارد شيكل، وذلك حسب

أدت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى إلحاق أضرار اقتصادية جمة بأسواق المال، تقدر بمئات الملايين إذ أن مؤشرات الأسهم الرئيسية انخفضت بشكل لا مثيل له خلال فترة الحرب وهي الآن اقل بحوالي ٨٪ مما كانت عليه قبل الحرب. هذه الأضرار تتلخص بعدم قدرة المستثمرين تقدير الخسائر الفادحة الناتجة من الحرب، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. من جهة أخرى بعض المحللين يعتقدون أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي، وعليه فإن المستثمرين يعلقون آمالاً معينة على تصريحات وزير المالية والذي وعد بخروج سريع من هذه الأزمة.

تقديرات اتحاد الصناعيين الذي نشر خلال الفترة الأخيرة معطيات تتوافق مع معطيات بنك إسرائيل بشأن فقدان أكثر ١,٩٪ من الناتج القومي، أي ما يعادل حوالي ١٠ مليارد شيكل. هذه الأضرار نتجت بسبب فقدان المنتوج، وعدم حضور العمال إلى أماكن عملهم.

يطالب اتحاد الصناعيين بمنح إعفاء لكل المصالح وأماكن العمل في الشمال من دفع الضرائب البلدية (الأرنونا) لمدة ستة أشهر، وإعطاء استحقاق بنسبة ١٣٪من ضريبة الدخل لكل المواطنين القاطنين في منطقة حيفا وشمال إسرائيل لمدة عام كامل، وزيادة هبات الاستثمار الممنوحة ضمن المنطقة الشمالية إلى ٣٠٪ (بدلاً من ٢٤٪ الممنوحة اليوم حسب القانون) وزيادة الدعم من اجل الأبحاث والتطوير إلى ٧٠٪(بدلاً من ٥٠٪ – ٣٠٪).

رئيس اتحاد الصناعيين، شراغا بروش، تطرق إلى موضوع آخر، وهو أن هذه الأضرار المادية المذكورة أعلاه لا تشمل الأضرار غير المباشرة الناتجة عن فقدان طلبات مستقبلية أو فقدان زبائن، ولا تشمل أيضاً الإصابات المباشرة بالمصانع وأماكن العمل والتي سوف يتم تغطيتها من قبل شركات التأمين وضريبة الأملاك.

تحدث اتحاد الصناعيين أيضاً عن المصاريف والنفقات الإضافية والتي تشمل ارتفاع مصاريف النقليات البحرية أو نفقات أخرى نتجت بسبب نقل المعدات عن طريق الجو، نقليات خاصة للعمال، إعطاء حلول سكنية لعائلات العمال في الشمال، تفعيل المخيمات لأولاد العمال وغيره.

أدت الحرب الإسرائيلية على لبنان إلى إلحاق أضرار اقتصادية جمة بأسواق المال، تقدر بمئات الملايين إذ أن مؤشرات الأسهم الرئيسية انخفضت بشكل لا مثيل له خلال فترة الحرب وهي الآن اقل بحوالي٨٪ مما كانت عليه قبل الحرب. هذه الأضرار تتلخص بعدم قدرة المستثمرين تقدير الخسائر الفادحة الناتجة من الحرب، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية. من جهة أخرى بعض المحللين يعتقدون أن الاقتصاد الإسرائيلي قوي، وعليه فإن المستثمرين يعلقون آمالاً معينة على تصريحات وزير المالية والذي وعد بخروج سريع من هذه الأزمة.

هبطت أسعار أسهم الشركات هبوطاً حاداً خلال فترة الحرب وبنسبة قد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٪. أكثر الشركات تضرراً كانت البنوك المتأثرة بشكل مباشر من الناتج القومي. كانت معظم البنوك مقفلة خلال هذه الفترة، وعليه ان تقدير الخسائر لهذه الشركات هو أمر صعب وشائك قد يتبين مع إصدار التقارير المالية للربع الثالث من السنة.

أما بالنسبة لأسواق الأملاك غير المنقولة فأن هذه الأسواق عانت ولفترة طويلة من أوضاع صعبة قبل الحرب، وقد أثرت الحرب عليها تأثيراً واضحاً قد يصل إلى فقدان حوالي ٢٢٪ من أسعار أسهم الشركات العاملة بهذه الأسواق.

من جهة أخرى أثرت الحرب على أسهم بعض الشركات بشكل ايجابي. فإذا نظرنا إلى أسهم الشركات العسكرية والأمنية نجدها قد ارتفعت خلال فترة الحرب بمعدل ١٨٪. هنالك شركات تعمل في هذا المجال ارتفعت أسهمها بنسبة٣٢٪ وأخرى بنسبة ٢٧٪.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: ما هي التأثيرات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على المدى القصير أو البعيد.

يعتقد بعض المحللين أن هذه الشركات، وبالذات تلك الموجودة في شمال إسرائيل سوف تنتعش خلال الفترة القصيرة القادمة، مثل البنوك، شبكات التسويق وشركات السياحة. ولكن الصورة تبدو مختلفة تماماً إذا أخذنا بالحسبان اعتبارات طويلة الأمد. فقد صرح هؤلاء المحللون أن الحرب تسبب عدم استقرار سياسي، خصوصاً بعد ازدياد الشعور لدى العديد من السكان أن إسرائيل خسرت

تظهر تأثيرات الحرب جليه على معظم المصانع والمعامل الموجودة في حيفا والشمال، إذ إن ٤٨٪من هذه المصانع عانت خلال فترة الحرب من انعدام تام بالطلبيات الجديدة. هذه المعطيات نشرها اتحاد الصناعيين ومنها يستدل أيضاً أن ٢٥٪ من هذه المصانع واجه معضلة تتجسد بإلغاء طلبيات كانت قد تقدمت بها جهات مختلفة لهذه المصانع قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك فإن ٢٣٪من المصانع فقدت من سيولتها بينما اضطر ٢١٪ منهم أن ينفقوا الاعتماد المخصص لهم من قبل البنوك، و٢٤٪ اضطر إلى نقل فعالياته إلى مركز البلاد.

هذه الحرب، وهذا الأمر يؤدي إلى تضعضع الأسس الاقتصادية لأسواق المال.

تظهر تأثيرات الحرب جليه على معظم المصانع والمعامل الموجودة في حيفا والشمال، إذ إن ٤٨٪ من هذه المصانع عانت خلال فترة الحرب من انعدام تام بالطلبيات الجديدة. هذه المعطيات نشرها اتحاد الصناعيين ومنها يستدل أيضاً أن ٢٥٪من هذه المصانع واجه معضلة تتجسد بإلغاء طلبيات كانت قد تقدمت بها جهات مختلفة لهذه المصانع قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك فإن ٢٣٪ من المصانع فقدت من سيولتها بينما اضطر ٢١٪منهم أن ينفقوا الاعتماد المخصص لهم من قبل البنوك، و ٢٤٪اضطر إلى نقل فعالياته إلى مركز البلاد.

تشمل هذه المعطيات مصانع بمجالات الغذاء، الألبسة، المعادن والكهرباء، مصانع الهاي تك، الكيمياء، مواد البناء والمواد الاستهلاكية. ٣٦٪ من هذه المصانع عانى من مشكلة إضافية،ألا وهي أن مزودي الخدمات المختلفة من باقي أنحاء البلاد لم يصلوا اليها بتاتاً، ما الزبائن المحليون الاجانب وا إلى ٢٧٪من هذه المصانع.

هذه المصانع اتخذت خطوات إضافية من اجل تقليل حدة الخسائر الفادحة، فمثلاً رفع ٤٠٪ ساعات العمل خلال الحرب، واعطى ٣٧٪ عمالهم إمكانية العمل من البيت، ٣١٪توجهوا لخدمات النقل الجوي بهدف تصدير البضائع، الأمر الذي أثقل على كاهل هذه الشركات أكثر فأكثر، وعمل ٢٦٪عن طريق مقاولين خارجيين.

ادعى العديد من المصانع أن الأجهزة البنكية كانت غير مبالية بأوضاعها، وبالتحديد زعم ٧٢٪منها بعدم اكتراث البنوك ، ٧٪ قالوا إن البنوك زادت وضعهم سوءاً.

مع انتهاء الحرب على لبنان ارتفعت نسبة المصالح والمحال التجارية الموجودة تحت خطر الإفلاس أو الإغلاق من ٢٦٪ إلى ٣٢٪، إضافة إلى تردي اوضاع العديد من هذه المصالح والمحال التجارية بسبب التأخير الحاصل بدفع التعويضات المقررة حسب القانون.

تنتمي الشركات الأكثر تضرراً من الحرب إلى فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل من ٥ إلى ١٠٠ عامل. هذه الشركات فقدت يوميا مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل خلال فترة الحرب، بينما وصلت خسائر الشركات الكبيرة إلى ٢٣٠ مليون شيكل يوميا. كل هذه الخسائر نتجت بشكل مباشر بسبب عدم حضور العمال إلى أماكن عملهم. العديد من تجار الجملة والمفرق لم يعملوا بتاتاً خلال فترة الحرب، ولم يفتحوا أبوابهم لزبائنهم على مدار ٣٣ يوماً متتالياً.

تصل نسبة المصالح الصغيرة المهددة بالإغلاق بفرع الزراعة إلى ٣٨٪، اما بفرع السياحة فقد وصلت نسبتها إلى ٣٥٪. هذه الأوضاع قد تزيد سوءاً فيما لو تأخرت وزارة المالية في دفع التعويضات المباشرة وغير المباشره أكثر فأكثر، وهذا الأمر قد يؤدي إلى ارتفاع الأخطار المتعلقة بالتعامل مع هذه المصالح، وهذا الأمر لا يقتصر على الشركات أو المصالح العاملة في منطقة حيفا والشمال، وإنما يشمل العديد من الشركات على المستوى القطري.

تقول شركة D & B العالمية المسئولة عن تدريج الشركات والدول حسب مدى خطورتها انه خلال فترة الحرب حصلت إساءة من حيث مستوى خطورة الشركات الإسرائيلية، وبالذات تلك العاملة في فرعي الزراعة والسياحة. تتواجد كل شركة ثالثة تعمل بمجال السياحة وعلى المستوى القطري تحت خطر الإغلاق، وهذه الحقيقة نتجت عن إلغاء الكثير من السياحة الخارجية وتجمد السياحة كليا في شمال إسرائيل، وبالذات الفنادق على اختلاف أنواعها، الفعاليات السياحية وفعاليات مقدمي الخدمات مثل المطاعم، سيارات الأجرة وما إلى ذلك.

تصل نسبة المطاعم والحانات المهددة بالإغلاق إلى ٦٨٪. نسبة الحوانيت تصل إلى ٥٦٪، المخابز ٥٣٪، الشركات المنتجة للمواد

حرائق في حيفا

الغذائية ٣٤٪، الشركات العاملة في فرع البناء والبنية التحتية ٤٥٪، مقاولو الترميمات ٣٩٪ (قد تنتعش هذه الفئة نوعاً ما بعد البدء بترميم المباني المهدمة بسبب الحرب).

الفروع الأخرى المهددة بخطر الإغلاق تشمل فروع الخشب والأثاث (٣٦٪)، فروع المنتوجات الكهربائية البيتية (٣٧٪)، فرع الألبسة والخياطة (٣١٪)، بالمقابل ففي فروع المواد الكيميائية والوقود لا تزال نسبة الشركات المهددة بالخطر منخفضة نوعاً ما، إذ تصل نسبتها إلى ١٦٪ فقط، وفي فرع المعدات الالكترونية تصل هذه النسبة إلى ١٥٪.

يتميز قانون التعويضات المباشرة وغير المباشرة بعدة نواقص، إذ انه يشكو من عدم الوضوح ومن صعوبات جمة بتطبيقه. يتلخص النقص الأول لهذا القانون بكونه يميز بين سكان المناطق المتاخمة للحدود وبين سكان المناطق الشمالية من حيث التعويضات المعطاة لكل واحد من هذه الفئات.

سيأخذ أصحاب المصالح والمحال التجارية والقاطنون حتى ٩ كم من الحدود تعويضات كاملة عن كل الأضرار الحقيقية المتسببة لهم، بالإضافة إلى استرجاع كامل للأجور التي دفعت للعمال الذين تغيبوا عن عملهم خلال فترة الحرب. أما أصحاب المصالح والمحال التجارية في باقي المناطق الشمالية فأنهم سوف يحصلون على تعويض يستند الى أجور العمال الذين تغيبوا عن عملهم دون الأخذ بعين الاعتبار الأضرار الحقيقية المتسببة لأصحاب هذه المصالح.

يبرز النقص الثاني لقانون التعويضات بكون مبلغ التعويض المعطى لأصحاب المصالح الذين شغلوا العمال في مناطق ليست حدودية مقيداً للغاية. هذا المبلغ يستند إلى الأجر المدفوع للعمال الذين لم يحضروا إلى أماكن عملهم، بالإضافة إلى مصاريف الأجور الاجتماعية مثل التقاعد، الفصل، الاستكمال وغيره، هذه المصاريف قد تصل إلى ٦٥٪ وهي تضاف إلى الدخل الخام وهي تزيد تكلفة العمل لأصحاب المصالح، بينما سيكون التعويض الفعلي عن هذه الإضافات بنسبة ٣٠٪ فقط. لن يكون أي تعويض لأصحاب المصالح القاطنين في منطقة الشمال غير الحدودية بسبب فقدان مدخولات أو بسبب استمرار دفع المصاريف التجارية الثابتة مثل رسوم الإيجار، الارنونا، الفوائد البنكية وغيرها.

النقص الثالث يبرز بالتمييز الذي يخلفه التعويض الحالي بين الفروع التجارية المختلفة. سيعطي هذا التعويض لفروع الصناعة، التجارة والخدمات فقط. أما باقي الفروع التجارية فهي غير مستحقة لأي تعويضات، بالرغم من إغلاقها وعدم العمل بها خلال فترة الحرب. ما عدا فرعي السياحة والزراعة اللذين سيحصلان على تعويضات مضخمة وفق نظام خاص، لن يحصل أي فرع آخر على تعويضات بتاتاً. فمثلاً فرع مقاولي البناء وأعمال التطوير وكل الفروع غير المعرفة كفروع صناعية أو فروع التجارة والخدمات.

رابعا: قانون التعويضات يسيء الى المستقلين الذين ليس لديهم عمال، ولكنهم فتحوا مصالحهم بالرغم من الوضع الأمني. فمثلا أصحاب الحوانيت الذين فتحوا حوانيتهم لمصلحة الجمهور. كل هؤلاء لن يحصلوا على تعويضات بتاتا، إلا إذا كان مجمل المدخولات الشهرية أقل من ٢٠٠٠٠ شيكل فعندها سيحصل أصحاب مثل هذه المصالح على نصف التعويضات فقط.

خامسا: قانون التعويضات يعطي التعويض بسبب العمال الذين تغيبوا عن أماكن عملهم فقط بسبب الأوضاع الأمنية، وهو لا يتطرق أبدا لإعطاء أي تعويضات عن عمال وصلوا إلى أماكن عملهم ولكن لم يكن لهؤلاء العمال أي عمل يعملوه خلال تواجدهم في أماكن عملهم هذه.

سادسا: نظام التعويضات يخلق تمييزا بين المصالح كثيفة العمل وبين المصالح الأخرى، إذ أن التعويض الممنوح لأصحاب الأعمال الحرة الذين يشغّلون القليل من العمال سيرتكز على أجر العمال وليس على فقدان الدخل، بينما سيحصل أصحاب المصالح الأخرى الذين لم يشغّلوا أي عامل خلال فترة الحرب على تعويض كامل عن كل يوم لم يشتغلوا فيه، وذلك حسب دخلهم لسنة ٢٠٠٥.

سابعا: القانون يتجاهل تماما فقدان الدخل الحقيقي لأصحاب المصالح، فهو كما ذكر يرتكز على أجور العمال فقط، ولا يعطي أي تعويضات بسبب فساد المخزون أو بسبب فقدان الدخل الحقيقي لصاحب العمل. فمثلا الأطباء الذين شّغلوا موظفات بوظائف جزئية

محتاجون من الشرائح الضعيفة يتلقون المساعدات في حيفا.

سيحصلون على تعويض حسب الدخل المدفوع لهذه الموظفة بدون الأخذ بعين الاعتبار فقدان دخلهم بسبب عدم وصول المرضى إليهم. هكذا الأمر أيضا بالنسبة لأصحاب الحوانيت الذين يشّغلون بائعا واحدا.

هنالك نواقص أخرى لقانون التعويضات نذكر منها ما يلي: القانون لا يعطي الحق بالاستئناف على مبلغ التعويض الممنوح، ويلزم أولئك الحاصلين على هذه التعويضات التنازل عن هذا الحق مستقبلا. لن يعطى أي تعويض لأصحاب المصالح الذين لم يتقدموا بعد بتقاريرهم المالية لسنة ٢٠٠٥ ولكن هنالك بعض المصالح الحاصلة على إذن رسمي من سلطات الضرائب بتقديم هذه التقارير بفترة متأخرة. معظم الجمعيات والمؤسسات الجماهيرية لن تحصل على أي تعويضات وذلك بسبب كون هذه الجمعيات لا ربحية. القانون يلزم الحاصلين على التعويضات بالتصريح عنها كدخل ملزم بدفع الضرائب ولم تحدد بعد نسبة الضريبة التي ستدفع عن هذه التعويضات.

الإجمال

هذه الحرب تسببت بتغيير سلم الأفضليات الاقتصادية، مما قد يؤدي الى تراجع اقتصادي ملحوظ خلال الفترة القادمة. هذا التراجع يهدد بشكل منقطع النظير كل الإنجازات الاقتصادية التي تزعم إسرائيل حدوثها خلال الفترة الأخيرة. فقدان الناتج القومي وتباطؤ النمو وبالتالي الحاجة الماسة لإيجاد التمويل الملائم لهذه الحرب، يغير طرق توزيع الموارد بين نواحي الحياة المختلفة. فقد تضطر إسرائيل مجددا إلى زيادة ميزانياتها العسكرية بعد فترة متواصلة من انخفاض هذه الميزانيات.

الخسائر المباشرة وغير المباشرة للمصالح على اختلاف أنواعها، للممتلكات والمباني وللفروع الاقتصادية تشكل عائقا قويا يمنع إسرائيل حاليا من التفكير بتنفيذ مشاريع طويلة الأمد، وهذا بحد ذاته قد يؤثر على ميزانيات الدولة والإضطرار إلى تجديد زيادة العجز الحكومي، وذلك بعد فترة من هبوطه بشكل مستمر.

الخسائر المادية المباشرة كانت شديدة الوقع على المصالح الصغيرة (إذ فقدت هذه المصالح مبلغ ٢٥٠ مليون شيكل يوميا، وهذا يشمل ١٣٠ ألف محل تجاري). هذه الخسائر لم تفصح عن المصالح الكبيرة التي فقدت بشكل مباشر مبلغ ٢٢٠ مليون شيكل يوميا.

أدت هذه الحرب إلى إلحاق أضرار مباشرة وغير مباشرة بفروع اقتصادية ضعيفة مثل فرعي الزراعة والسياحة، كما وأثرت على أسواق المال بشكل قاس جدا.

كل هذه الأمور أدت إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالاستثمار في دولة إسرائيل، مما يجعل الكثيرين يشككون بمدى جدوى ومصداقية هذه الحرب، إذا صح التعبير، وبالذات بعد الإجماع على هذه الحرب من قبل شرائح مختلفة من الشعب الإسرائيلي.